جوانب من منهج عبد الرحمن الحاج صالح في وضع المصطلحات

د. حميدي بن يوسف
جامعة المدية/ الجزائر

1. مقدّمة:

تركّزت بحوث الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح، رحمة الله عليه، أكثر في المجال اللساني، لا سيما من خلال النظرية اللسانية التي أسسها والموسومة بالنظرية الخليلية الحديثة، ولكنّ نشاطه لم يبق منحصرا فيما هو لساني، بل امتد إلى مجالات بحثية متاخمة للسانيات ومتقاطعة معها، فكتب في مختلف مستويات الدراسة اللسانية من أصوات وتراكيب ودلالة وتخاطب، كما انفتح على بعض المجالات البينية التي تتقاطع فيها اللسانيات مع غيرها من المجالات، مثل اللسانيات الحاسوبية، أو اللسانيات العيادية، أو اللسانيات التطبيقية وتعليم اللغات، كما أثبت حضوره البحثي في مجالي المعجمية والمصطلحية، وغير ذلك.

وقد يبرّر هذا التوسّع والانفتاح بالرجوع إلى طبيعة الظاهرة اللغوية التي تعدّ كلّا متنوّعا يتميّز بالتوسّع والتعقيد، ومن ثمّ فهي تمثّل نموذجا للدراسات البينية بامتياز، حيث يتضافر علمان أو أكثر في دراستها ومحاولةِ علاج مشكلاتها. ولقد وعى الحاج صالح هذه الأمر بشكل عميق، فقد نادى بفكرة تعدّد التخصصات في مقاربة الظاهرة اللغوية. ولقد مكّنه اطلاعه الواسع من تناول كثير من القضايا المنضوية تحت مجالات فرعية ليست من صلب اللسانيات، محاولا ترك بصمته العلمية والنقدية، وتقديم رؤى متميّزة وحصيفة.

ومن ضمن المجالات البحثية التي أولاها الباحث اهتماما بارزا مجالُ المصطلحات، فلقد خصّص عددا معتبرا من أبحاثه ومقالاته للإجابة عن كثير من القضايا المصطلحية، وبخاصّة تلك التي تتصل باللغة العربية. ولم يقف الباحث عند حدود التنظير الواعي، بل حاول تجسيد هذه الآراء والأفكار في تأسيس منظومة مصطلحية تميّز بها. وبالتمعّن في ما كتبه الحاج صالح في مجال البحث المصطلحي يمكن تلمّس خيوط منهج خاص به في هذا المجال. وعليه، سنركّز في هذه الورقة على تقديم أهم الآراء الحصيفة التي تميّز بها الحاج صالح، وبخاّصة فيما يتعلّق بضوابط وضع المصطلحات وترجمتها. وبقدر ما نهدف من وراء هذا البحث إلى التّعريف بمجهودات هذا الرجل في مجال المصطلحية، فإنّنا نسعى إلى أن تكون أفكاره في مجال الدراسة المُصطلحية بمثابة نقطة انطلاق تُعتمد من قِبل الباحثين والمترجمين على وجه الخصوص في صياغة مصطلحاتهم صياغة تراعي جانبي الوضع والاستعمال معا.

2. العلماء وأهل الاختصاص هم الذين يضعون المصطلحات:

يحدّد الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح، بصراحة، مَن لهم الأحقية في وضع المصطلحات، حيث يقول: «من الواضح أنّ هذا الميدان يهمّ العلماء وأهل الاختصاص وهم المعنيون بالأمر بالدرجة الأولى في وضع المصطلحات واستعمالها كما أنّه يهم الحكومات لأنّ المصطلحات جزء من اللغة واللغة هي أهم مكوّن للهوية هوية الأمم والشعوب»[1]. وعلى اعتبار أنّ المصطلح هو وحدة لغوية تعبّر عن مفهوم معيّن في مجال علمي أو تقني، فإنّه يتأسس في جوهره على المفهوم، الذي يُعدّ بدوره روح المصطلح، والنقطة التي يُنطلق منها في وضع المصطلحات، في حين تُعتبر التسمية تابعة للمفهوم. وما دام الأمر كذلك،

- 1 الحاج صالح عبد الرحمن، أدوات البحث العلمي في علم المصطلح الحديث، مجلّة المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، ع07، جوان، 2008، ص. 10.

فإنّ وضع المُصطلح سواء كان بالابتكار أو بالنقل (الترجمة) ينبغي أن يُسند إلى العلماء وأهل الاختصاص في وضع المصطلح، إذ من الضروري أن يكون هؤلاء على معرفة عميقة بمفهومه الدقيق، ومن ثمّ فإنّ اختيارهم للتسمية تظلّ مبرّرة استنادا إلى بنية المفهوم في المقام الأوّل. وهنا لا نرى مانعا من استعانة هؤلاء العلماء وأهل الاختصاص بلسانيين يقدّمون لهم الإمكانات البنوية التي تتوفّر عليها اللغة، والتي تسمح باختيار التسمية الملائمة من بين الخيارات التي تتيحها اللغة، والاستعانة كذلك بمتخصصين في مجال علم المصطلح يزوّدونهم بمعطيات تتعلّق بشروط وضع المصطلح وصفات المصطلح المقبول من ناحية الوضع على الأقل.

أمّا إذا أسند أمر الوضع والترجمة إلى غير المتخصصين في المجال، فإنّ عدم الإحاطة بالمفهوم قد ينتج تسميات بعيدة أو غير دقيقة على الأقل، فواضع المصطلح حتى وإن اقترح تسمية مقبولة، فإنّ هذا لا يعني أنّه حقق المطلوب، فالتسمية يجب ألاّ تعبّر عن مفهوم مستقل أو منعزل، بل مرتبط بمفاهيم أخرى بعلاقات مفهومية وثيقة. وعليه فإنّ المصطلح الموضوع لا ينبغي أن يُنظر إليه في علاقة تكافؤ أحادي مع المفهوم، وإنّما ينبغي أن يُراعى في ذلك أيضا شبكة العلاقات المفهومية التي يعقدها المفهوم مع غيره من المفاهيم ضمن المجال العلمي الواحد. ولكنّ تَمثُّل هذه العلاقات يظلّ أمرا غير متاح بالنسبة لغير المتخصص، فإنّه إنْ حالفه الحظّ مرّة في وضع مصطلح مناسب، أو ترجمة مفهوم بتسمية مناسبة، فإنّ الحظّ لن يحالفه في مرّات كثيرة.

ولمّا كان الأمر كذلك، فإنّه يتعيّن على مؤلفي أو مترجمي المعاجم المتخصصة في مجال علمي أو تقني ما أن يكونوا من أهل الاختصاص؛ فالمعجم المتخصص يضمّ مصطلحات تجسّد نظاما مفهوميا متعالقا لا يتاح كشفه إلّا لمن خَبر بعمق الصلات المفهومية التحتية لهذا المجال.

وقد يقول قائل فما دور المجامع والهيئات العلمية في البحث المصطلحي؟ يُجيبنا الأستاذ الحاج صالح بصراحة قائلا: «كما يجب أن يُشارك جميع العلماء وأهل الاختصاص في وضع المصطلحات كل في ميدانه وأن تكون المؤسسات العلمية التي تنسق أعمالهم ويكون الباحث الاصطلاحي حينئذ زيادة على كونه من الواضعين هو المنسق والمقوّم والمرتّب وأخيرا المستفتي ومن يقوم بذلك أحسن من المجمع اللغوي في كل بلد أو ما يقوم مقام المجمع اللغوي»[1].

ويستفاد من هذا التصريح، أنّ المجامع اللغوية تقوم بدور تنسيقي، فبالنّظر إلى أنّ وضع المصطلح يتأسس كما سبق الذكر على المفهوم، فإنّه من غير المفيد أن يُسند أمر الوضع إلى متخصص في اللغة ليس له دراية عميقة بالمفهوم. وبناء على هذا الاعتبار، فإنّ هذه الهيئات يُفترض أن تضمّ باحثين متخصصين في مجالات مختلفة يعملون على توضيح المفاهيم العلمية واقتراح التسميات العربية المناسبة، ويكون ذلك باستشارة لغويين ومتخصصين في علم المصطلح بصيرين بضوابط وضع المصطلح، ويمتلكون خبرة ورؤية تستشرف ما يؤول إليه المصطلح بعد أن يلج إلى ساحة التداول والاستعمال.

3. صياغة المصطلحات في المقام الأول مما هو مستعمل من اللغة:

قد يهرع كثير من الباحثين، وبخاصّة المترجمين، أثناء تلقيهم لمفهوم علمي جديد إلى محاولة استحداث لفظ عربي جديد بطرق التوليد المعروفة، اعتقادا منهم أن المدوّنة النصية العربية القديمة أو الحديثة خلو من المكافئات المصطلحية لهذا المفهوم. وخلافا لذلك، يرى الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح بـ «ضرورة الاعتماد على مدوّنة من النصوص العلمية وغيرها

-1 الحاج صالح عبد الرحمن، أدوات البحث العلمي في علم المصطلح الحديث، مجلّة المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، ع07، جوان، 2008، ص. 24 - 25.

كبيرة يتراءى فيها الاستعمال الحقيقي القديم والحديث للغة العربية في كلّ ميدان علمي وتكون هي المصدر الأساسي للبحث الاصطلاحي واللغوي عامّة ومرجعا موضوعيا»[1]. ولقد برّر الحاج صالح موقفه هذا بقوله:«فقد بينّا أنّ الرجوع إلى الاستعمال الحقيقي هو ضروري لتلافي البلبلة الاصطلاحية وأنّه ليس من المعقول أبدا أن يُشتَغل باللغة وبالمصطلحات خاصّة في عزلة عن كل من يستعمل هذه اللغة.»[2]. ويستفاد من هذا القول أنّ الاعتماد فقط على الوضع دون الرجوع إلى ما هو مستعمل من اللغة، قد يؤدّي إلى استحداث تسميات تعبّر عن نفس المفهوم الموجود سلفا في الاستعمال، فهذا من جهة يؤدّي إلى تنامٍ غير مفيد للمترادفات المعبّرة عن مفهوم واحد، كما يشرخ من جهة أخرى التواصل المفهومي الذي يُساهم في تحقيقه ثباتُ المصطلحات المعبّرة عن المفهوم الواحد. وهو ما يؤدّي إلى بلبلة وفوضى اصطلاحية تؤثّر سلبا على تمثّل المفاهيم واستيعابها من قِبل المتلقين.

إنّ الرجوع إلى ما هو مستعمل، واستقرائه يسمح للواضع في حالة وجود مكافئ مفهومي مستعمل سلفا بترسيخ الاستعمال السابق، كما يجنّبه خطر المجازفة في استحداث تسمية جديدة قد لا تتلاءم مع المنظومة المصطلحية السائدة، وقد لا تجد قبولا لدى المستعملين، وهذا خلافا لتوظيف ما هو مستعمل، فاستعماله السابق دليل على أنّه اكتسب قبوله (استحسانا) ومشروعية لدى المستخدمين في الاستعمال العام على الأقل، وفضلا عن ذلك، فإنّ هذا يُعتبر مظهرا اقتصاديا.

ويظهر هذا الموقف كذلك عند روبير ديبيك **Robert Dubuc**، وهو أحد الباحثين المعاصرين المختصين في المُصطلحية، حيث يرى أنّ «المصطلحي ليس صانعا للكلمات في المقام الأوّل. فوظيفته تتحدّد في العثور على الكلمات الموجودة أكثر من إبداعها في كل حين. فإبداع المستحدثات لا تُبرَّر

-1 المرجع السابق، ص. 13.

-2 نفسه، ص. 17.

إلا إذا أثبتت عدم كفاية التسميات المبحوث عنها في اللغة المرجعية»[1]. إذن، فالاستحداث، بحسب هذا الباحث هو آخر ما يلجأ إليه في هذا المجال. وإذا كان هذا حال وضع المُصطلحات، فإنّ ترجمتها يمكن أن ينطبق عليها نفس الحكم؛ فالترجمة في مجال المصطلحات تعنى أيضا بانتقاء تسميات في اللغة الهدف مكافئةٍ من ناحية المفهوم للمصطلحات في اللغة الأصل.

وضمن هذا السياق، ينبّه الأستاذ الحاج صالح على ضرورة توسيع دائرة المسح لِما هو مستعمل، حيث نادى بـ«ضرورة الرجوع إلى الاستعمال الحقيقي والاهتمام بما قد وُضع من لفظ عربي لنفس المفهوم في جهة أخرى أو بلد آخر».[2] حيث إنّه، ومن منطلق واقع البحث المصطلحي العربي، فقد ينزع بعض الباحثين إلى استحداث تسميات جديدة دون الالتفات إلى ما هو مستعمل في بلاد أخرى غير بلده، فقد يكون ما قد وضع في البلاد الأخرى أفضل من الناحية المفهومية والصيغية من المصطلح الذي وضعه. ولعل الأمر يسهل الآن مع التطوّر التقني الحالي الذي يوفّر مادّة مصطلحية ثرية مستعملة وفي شتى المجالات في شبكة الإنترنيت.

ولكن هذا الإيمان العميق للأستاذ بضرورة الانطلاق من الاستعمال لا يعني أنّ ما هو مستعمل يغطي كل المفاهيم، «فإنّ في هذا الاستعمال الشيء الكثير من الاختلاف (كثرة المصطلحات للمفهوم الواحد)، والكثير من العامي والدخيل وأخطر من هذا هو وجود فراغات مهولة، فهناك مفاهيم علمية كثيرة جدّا لا مقابل لها في اللغة.» [3]، وهنا تبدو الحاجة ملحّة للجوء إلى الاستحداث، سواء كان ذلك بتحميل بعض الدوال الموجودة سلفا مفاهيمَ جديدة بالتوسّع أو بالمجاز وغير ذلك، أو ابتكار مصطلح جديد تسمية ومفهوما.

1- Robert DUBUC, Manuel Pratique de Terminologie, Conseil international de la langue française, Paris, p.16.

2- الحاج صالح عبد الرحمن، أدوات البحث العلمي في علم المصطلح الحديث، ص. 12.

3 الحاج صالح عبد الرحمن، المعجم العربي والاستعمال الحقيقي للغة، مجلّة المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، ع01، ماي، 2005، ص. 18.

بقي أن نشير إلى أنّ الحاج صالح يلح على«ضرورة الرجوع إلى التراث العلمي العربي ومحاولة مسحه مسحا كاملا».[1] وتعكس هذه العبارة البعد التأصيلي في وضع المصطلحات بالنسبة إلى الحاج صالح، فالرجوع إلى التراث العلمي مفيد، ذلك أنّ كثيرا من المفاهيم التي يتهيأ لنا أنّها مستحدثة قد أبدعت مكافئاتها من قِبل العلماء العرب القدامى. ويزداد الأمر إلحاحا في انتهاج هذا السبيل، لما نعلم أنّ التراث يشتمل على مادة معرفية متنوعة موزّعة عبر مجالات علمية مختلفة، وممتدّة في الزمان بحيث تشكّل منظومات مفهومية متراكمة، هذا فضلا عن توفر مادة إفرادية غزيرة في مجال اللغة العامة تعكس تراكما معجميا يربو عن خمسة عشر قرنا من الزمان. غير أنّ استغلال التراث ينبغي أنْ يُحترز فيه من الانزلاقات المفهومية التي تحدث جراء إحداث إسقاط غير مدروس للمفاهيم الحديثة على الموروث العلمي العربي.

4. استثمار دلالة الأوزان الصرفية وتحقيق الاطّراد المصطلحي:

يؤكّد الحاج صالح على أهمّية المفهوم في الصياغة المصطلحية، ولكن بالرّغم من ذلك، فإنّه ينبّه أيضا على أهمية بنية التسمية والأوزان التي تُصب فيها، وبخاصّة تلك التي تحيل إلى معان متعارف عليها، فـ «هذه البنى أو الأوزان قد أحصاها علماؤنا القدامى إلاّ أنّهم لم يحصوا كل المدلولات التي تدلّ عليها. وقد نبّه على ذلك بعض العلماء في زماننا كما نبّهوا على أنّ الكثير من المعاني العلمية تدل عليها الكثير من الأوزان. **وقد تُغطّي إلى حدّ بعيد المعاني المتواضع عليها في السوابق واللواحق** اليونانية واللاتينية التي يلجأ إليها العلماء في البلدان الغربية في زماننا لتوليد المصطلحات العلمية ..».[2] والحقيقة أنّ الناظر إلى صياغة المصطلحات في الفرنسية أو الإنكليزية يتبيّن بوضوح استغلال السوابق واللواحق في استحداث مصطلحات جديدة

1 الحاج صالح عبد الرحمن، أدوات البحث العلمي في علم المصطلح الحديث، ص. 12.

-2 المرجع السبق، ص. 27.

في هاتين اللغتين، وهذا ناجم عن الطبيعة الصرفية لمثل هذه اللغات التي تنحو نحو الإلصاقية، بحيث يكتفي واضع المصطلح بإضافة سابقة أو لاحقة إلى الجذع لإنشاء مصطلح جديد يكتسب مفهومه من دلالة الجذع ودلالة الزوائد معا.

أمّا في العربية، التي تتميّز بالخصوبة الاشتقاقية، فيقترح الحاج صالح استثمار الميزان الصرفي باعتباره بديلا لهذه الزوائد في اللغات الأوروبية، وعليه فإنّه يتعيّن على مترجمي المصطلحات العلمية إلى العربية أن لا يهرعوا إلى محاولة مقابلة السابقة أو اللاحقة الأجنبية بسابقة أو لاحقة عربية وإنّما عليهم قبل ذلك أن يبحثوا عن الصيغ التي تغطّي دلالات هذه الزوائد أو جانب كبير منها على الأقل.

ويضرب الحاج صالح أمثلة على ذلك، حيث يقول: «ومن المعاني التي تدلّ عليها الأوزان نذكر معنى الآلة أو الأداة عامّة وكل ما يصلح لشيء وهو **فِعال** مثل **حِذاء** ولِباس وإطار وغير ذلك **ومُفاعلة** الدال على التفاعل فقط بل أيضا على «العمل عن بُعد» مثل مُباصرة وفُعالى التي تدلّ غالبا على التتابع مثل فُرادى وسُلامى ومثل فَعال الذي يدلّ على العمل الذاتي مثل سَحاب: ينسحب بنفسه وغير ذلك»[1].

ولقد حاول الحاج صالح استثمار هذه الفكرة في ميدان التطبيق، فأطلق، مثلا، مُصطلح «اللسانيات» للتعبير عن مفهوم العلم الذي يدرس اللسان، مستغلّا بذلك دلالة الصيغة، حيث يقول بهذا الخصوص: «والذي جرى عليه الناس، منذ زمان، غير هذا. فقد يلجأ الباحثون العرب منذ القديم في الفلسفة والعلوم إلى استعمال زيادة ياء النسبة مع صيغة الجمع بالألف والتاء للدلالة على الصناعات والعلوم ومن أقدم هذه الألفاظ هي لفظة الرياضيات والطبيعيات أو على إضافة كلمة «علم» إلى ميدان علمي «علم

1- الحاج صالح عبد الرحمن، أدوات البحث العلمي في علم المصطلح الحديث، ص. 28.

الفلك» و «علم الحساب» و «علم المثلثات» وغيرها. وعلى هذا استعملت كثير من الأوساط العلمية الآن هذه المصطلحات[1].

ولعلّ المميّز في هذا الصنيع هو أنّ الحاج صالح، لم يبتكر مصطلحا جديدا من حيث الصيغة والمفهوم، وإنّما استنبطه من خلال القياس على عدد من النظائر في مستوى البنية، مثل: الرياضيات والطبيعيات. وتظهر فائدة هذا الإجراء في تحقيق الانتظام المصطلحي على مستوى البنى والصيغ، وهذا مبدأ هام من مبادئ العمل المُصطلحي؛ لأنّه يسمح للقارئ بالاهتداء إلى جانب من مفهوم المصطلح اتّكاءً على بنيته، ويساهم في ترسيخ هذا النموذج البنوي، ويفتح المجال للباحثين من أجل تفعيل هذا المثال عند ظهور مفاهيم جديدة تدلّ على العلوم أو العلوم الفرعية.

ويستند الحاج صالح إلى أقوال العلماء العرب القدامى، فتراه يُجيز صيغة لغوية عربية أو يرفضها اعتمادا على ما أقرّه أولئك، وكثيرا ما كان يستشهد على الجواز أو الرفض بمقتطفات من أقوالهم، فتراه يقول مثلا: «وأمّا الأخطاء التي شاعت في زماننا ولا سيما في السنوات الأخيرة فإنّنا سنتطرّق أوّلا، كما قلنا، إلى ما ذاع وانتشر من النسبة إلى صيغة جمع المؤنّث السالم، مثل: مؤسساتي وآلاتي ومجتمعاتي وغير ذلك. فهذا صار اليوم قياسا يُقاس عليه ! وإن لم يرد شيء من ذلك أبدا في كلام العرب حتى في حالة الشذوذ عن الاستعمال ولا أجازه بالتالي أحد من النحاة. فللعربية ككل لغة أصول وسماع ولا تنتمي هذه النسبة لا إلى حدّ من حدودها ولا إلى سماع معروف. وهذا خطير جدا. وقد كثرت إلى حدّ أن صارت قابلة للتصرّف في مستوى التراكيب فقالوا «مؤسساتيا» بل القياس عليها. فيصير بذلك جوهر العربية المستعملة أعجميا، كما سبق أن قلنا، لا في الأسلوب بل في صميم البنية اللغوية.»[2].

1- الحاج صالح عبد الرحمن، الأخطاء في تأدية المفهوم في التعريب والترجمة خاصّة، مجلّة المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، ع12، ديسمبر 2010، ص. 17.

2- المرجع السابق، ص. 15.

فيستدل في مسألة النسبة مثلا بقول الاسترابذي، حيث يقول: «أمّا أقوال النحاة في النسبة فمعروف فقد قال الاستراباذي في شرحه للشافية عن النسبة إلى الجمع: «وإنّما يُردّ إلى الواحد ... ليُعلم أنّ لفظ الجمع ليس علما لشيء إذ لفظ الجمع المسمّى به يُنسب إليه نحو مدائني وكلابي ... وإن كان جمع السلامة فقد ذكرنا أنّ جمع المؤنّث بالألف والتاء يُحذف منه الألف والتاء. تقول في رجل اسمه ضرَبات ضرَبي بفتح العين لأنّك لم تردّه إلى واحده بل حذفتَ منه الألف والتاء فقط».[1] وبناء على هذا الاعتبار، فإنّ النسبة إلى «اللسانيات» لا ينبغي أن تكون: لسانياتي، كما نعثر عليه في بعض الكتابات العربية المعاصرة، وإنّما «لساني». وبالرغم من أنّ لفظة «لساني» المنسوبة إلى اللسانيات قد تلتبس مع لفظة «لساني» المشتقة من خلال النسبة إلى لسان، فإنّ مهمّة التمييز بين مفهومي «لساني» المنسوب إلى اللسان، و«لساني» المنسوب إلى «اللسانيات» (العلم) تترك حينئذ للسياق.

وتدعيما لهذا الرأي، فإنّنا نجد حالات مشابهة في اللغة الفرنسية، فمُصطلح **linguistique** الدال بدوره على علم اللسانيات، يعبّر في الآن نفسه على الصفة المنسوبة، فنقول: **la linguistique**، كما نقول:

.une théorie linguistique

يتوفر مُصطلح «لسانيات»، باعتباره مكافئا عربيا لـ **linguistique** الفرنسي و**Linguistics** الإنكليزي، على خصائص بنوية ودلالية تجعله في مقدمّة المصطلحات العربية المعبّرة عن المفهوم الأجنبي، بحيث إنّه يحقّق الاطراد المصطلحي مع كثير من المصطلحات الدالة على العلم، ويتوفرّ على خصوبة اشتقاقية، كما أنّه اكتسب حظّا كبيرا من الشيوع والقبول لدى المتخصصين، ولكن مع ذلك، فإنّ هذا المصطلح يصعب جمعه مع

1- الحاج صالح عبد الرحمن، الأخطاء في تأدية المفهوم في التعريب والترجمة خاصّة، مجلّة المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، ع12، ديسمبر 2010، ص. 15 - 16.

الاحتفاظ بالصيغة ذاتها، ففي ترجمة مثلا عنوان كتاب **Catherine Fuchs** و**Pierre Le Goffic** الموسوم بـ **Les Linguistiques Contemporaines**[1] **(Repères théoriques)** يضطرّ المترجم إلى اعتماد الصيغة المركّبة: علوم اللسان المعاصرة، وهذا بخلاف المصطلح الفرنسي الذي يكتفى فيه بإضافة s الدالة على الجمع.

وإضافة إلى ذلك، فإنّ اللاحقة -ique في مُصطلح مثل **linguistique** و**mathématique** تؤدي دلالة العلم والنسبة في آن، وهذا ما لا تؤدّيه الألف والتاء في لسانيات، حيث لا تدل على النسبة، مما يجعل مُصطلح: االلسانية»، في هذا المقام، أقرب إلى المطابقة البنوية لمُصطلح Linguis-tique. ولكن مع ذلك، فمصطلح اللسانيات يحقق درجة كبيرة من النّظامية اللغوية. وفوق ذلك كلّه فقد زكّاه الاستعمال، بحيث إنّ أغلب الباحثين في معظم الدول العربية يستعملون هذا المصطلح دون غيره من البدائل الأخرى.

وفي المقابل، فإنّ الحاج صالح يستند إلى مبدإ دلالية الميزان الصرفي في إنكار بعض الاستعمالات التي تَولّد عنها عددٌ غير يسير من المصطلحات، حيث يقول: «أمّا معلوماتيّة ففيه أيضا نسبة إلى الجمع ببقاء الألف والتاء إلاّ أنّه يمتاز عن نظائره بزيادة تاء التأنيث على الياء المشدَّدة للدلالة على معنى العلم وهو ترجمة لكلمة: **Informatics** فأمّا ما شاع من أسماء العلوم منذ عهد قريب جدّا مما زيد فيه هذه اللاحقة فقد سبق أن ذكرنا من ذلك كلمة: معجمية وهي ترجمة لكلمة **lexicography** وليست في الواقع مجرّد نقل للمعنى بل هو أيضا نقل للفظ الأجنبي. فإنّ هذا اللفظ الذي يدل على العلم (باللاحقة .y أو .ics) جاء بصيغة المفرد فلم يرتح المعرِّب أن يأتي مقابله بصيغة الجمع في العربية فقالوا: مُعجمية بالإفراد كما قالوا أسلوبية (**Sty-listics**) فحذا حذوهم من قال معلوماتية وهو خطأ.»[2] ويُضيف قائلا: «أما

1- Catherine Fuchs, Pierre Le Goffic, Les linguistiques contemporaines (Repères théoriques), Hachette Livres, Paris.

2- الحاج صالح عبد الرحمن. الأخطاء في تأدية المفهوم في التعريب والترجمة خاصّة. مجلّة المجمع

ما جاء من ذلك في العربية (+ يّة) فهو إمّا «مصدر صناعي» (تسمية للنحاة المتأخرين) مثل القابلية والمسؤولية والحرية والفعّالية وغير ذلك. وكل واحد منها اسم للصفة فالحرية اسم لصفة الحر وهكذا. وإمّا أن يكون فيه معنى المذهب أو أصحاب مذهب أو فرقة من الفرق كالحنفية والجاحظية وغيرهما. ولم تأت، في علمنا، هذه اللاحقة للدلالة على العلم والصناعة»[1].

وبالنّظر إلى واقع الاستعمال المعاصر يتبيّن أنّ هناك كثيرا من المُصطلحات الدالة على العلم في العربية قد نُسجت على صيغة المصدر الصناعي (زيادة يّة)، مثل: المعجمية، والأسلوبية، والسيميائية، والتداولية (التخاطبية) ولقيت قَبولا واضحا في الاستعمال، مما يؤكّد أن الاستعمال أيضا يفرض نفسه في إعطاء دلالة جديدة للصيغة أو تحويلها من دلالة إلى أخرى. ولكن مع ذلك، فإنّ هذا النسج الجديد من شأنه أن يخلخل الاطّراد الذي عرفته دلالة الألف والتاء الواقعتين في نهاية الكلمة على العلم مثل: طبيعيات وبصريات ورياضيات ولسانيات.

إجمالا يمكن القول، أنّ الحاج صالح قد وعى بحق فكرة استغلال دلالة الميزان في وضع المصطلحات العربية، كما نبّه في هذا الشأن على فكرة مفيدة جدّا تتمثّل في النسج على مثال سابق من أجل إكساب المصطلح جانبا من الأصالة، ومن أجل ضمان الاطراد والانتظام في الصياغة المصطلحية. وقد جسّد ذلك من خلال اقتراحه لعدد من المصطلحات أثبتت حضورها في مجالات علمية مختلفة.

5. أهمية الخصوبة الاشتقاقية في صياغة المصطلحات:

يفاضل الأستاذ الحاج صالح بين المُصطلحات انطلاقا من مدى توفّرها على الخصوبة الاشتقاقية، ونعني بذلك، قدرتها على توليد أكبر عدد من المشتقات، سواء كانت أسماء أو صفات أو أفعالا. وضمن هذا الإطار يقدّم

الجزائري للغة العربية، الجزائر، ع12، ديسمبر 2010، ص. 16 - 17.

-1 نفسه، ص. 17.

الحاج صالح مثالا على ذلك، حيث يقول: وفيما يخص علم الحاسوب فهو أفضل من غيره لأننا نستطيع أن نشتق منه فعل حوسب واسم مفعول: محوسَب ويمكن أن يُنسب إليه فنقول: اللسانيات الحاسوبية وكل هذا متعذّر بالنسبة لكلمة «معلوماتية أو معلوميات أو علم الكومبيوتر»[1]. ويبدو بأنّ مصطلح «الحاسوب» يتميّز بخصوبة اشتقاقية ممتازة، فعلى اعتبار أنّه مشتق من الفعل الثلاثي «حسب» فإنّه يتيح بيسر اشتقاق ألفاظ ومصطلحات متعلّقة به من خلال وضع المادة اللغوية في قوالب صرفية مختلفة. وإضافة إلى ما ذكره الأستاذ، فإنّ ناتج جمعه عربي ونظامي (حواسيب)، كما يسمح باشتقاق أسماء جديدة مثل: الحوسَبة باعتبارها مصدرا للفعل المشتق حوسب، وهذا ما يساعد على تشكيل عائلة مصطلحية ومفهومية متنامية تتيح بيسر إنشاء سياقات تعبيرية متجانسة ضمن إطار اللغة المتخصصة.

وفي المقابل، فإنّ لفظ معلوماتية لا يحقق هذا التنامي الاشتقاقي، لأنّه كما ذكر الحاج صالح في موضع سبقت الإشارة إليه، اشتُق في حدّ ذاته من صيغة الجمع «معلومات»، وهو ما جعله مصطلحا غير قادر على تحقيق هذه الخصوبة التي حقّقها مصطلح «حاسوب». وينسحب الحكم نفسه على مُصطلح «معلوميات». أمّا بالنسبة للمُصطلح «علم الكمبيوتر» ففضلا على عُجمته، فإنّ اشتقاقيته معدومة أو تكاد، إذ من المتعذّر اشتقاق مصطلح أو أكثر من هذا المصطلح الدخيل.

نستنتج من خلال هذا التمثيل أنّ الحاج صالح يؤكّد على أهمية الخصوبة الاشتقاقية، فهي من جهة تسمح بتوليد مصطلحات عديدة تدور حول خيط مفهومي ودلالي واحد. ومن جهة أخرى، فإنّ هذه الخاصية تفعّل خاصية الاشتقاق التي تتميّز بها العربية، وتنأى بها عن اعتماد وسائل توليد أخرى لا

1- الحاج صالح عبد الرحمن، الأخطاء في تأدية المفهوم في التعريب والترجمة خاصّة، مجلّة المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، ع12، ديسمبر 2010، ص. 18.

قِبل للعربية بها. وبالنظر إلى نوعية المُصطلحات التي وضعها أو ارتضاها الحاج صالح يتبيّن بأنّه قد راعى هذا المعياروعمل به.

6. قبوله بعض المعرّبات ورفضه المصطلحات الهجينة:

يصرّ الحاج صالح على استعمال الأصيل المستعمل من المُصطحات، ويجعلها في المقام الأوّل، ولكن مع ذلك، فإنّ المُطّلع على المنظومة المُصطلحية التي استخدمها يجد بأنّها اشتملت على بعض المُعرّبات، فنجده مثلا: يفضّل المصطلح المعرّب «فونيم»[1] وفونولوجيا[2] عن غيرهما من المقابلات العربية، بالرغم من كونهما دخيلين، كما يوظّف في سياقات أخرى لفظ «براكماتيك»[3] باعتماد النقل الحرفي عن المصطلح الأجنبي **Pragmatique**. ويمكن تفسير ذلك، بالنّظر إلى أنّ ما هو موجود في ساحة الترجمة اللسانية العربية من مقابلات مصطلحية لمثل هذه المفاهيم الغربية لم يعبّر بدقة عن مفهوم المصطلح الأجنبي، أو لم يكسب حظا من الشيوع، بحيث يُدرَك من قبل القارئ بسهولة؛ إذ كثيرا ما كان الحاج صالح يُرفق المعرَّبات بالمقابل العربي الذي ارتضاه. والمقتطف الموالي يوضّح ذلك، يقول الحاج صالح: «وكذلك هو الأمر بالنسبة إلى لفظة **Features** الذي يستعمل في الصوتيات. وهو الصفة التي يتصف بها الفونيم (الوحدة الصوتية) وهي الحرف (المنطوق) عند اللغويين العرب. فإذا أضافوا صفة **relevant** فيكون معناها الصفة المميّزة للحرف عن كلّ الحروف الأخرى»[4]. ففي هذا السياق يورد الحاج

-1 وظّف هذه التسمية في مقال نُشر في العدد 7 من مجلّة اللسانيات، بعنوان: مدخل إلى علم اللسان الحديث، الباب الثاني: في المذاهب والنظريات اللسانية الحديثة، بحيث خصّص عنوانا في هذا البحث أسماه: ماهية الفونيم، ص. 10.

2- استعمل هذه التسمية أيضا في المقال السابق، وغيره من البحوث الأخرى، حافظ على استعمالها في بحوثه الأخيرة.

- 3 وظّف هذا المصطلح في تسمية الفصل الثاني من الباب السادس من كتابه الموسوم، بـ: الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 209.

- 4 الحاج صالح عبد الرحمن، الأخطاء في تأدية المفهوم في التعريب والترجمة خاصّة، مجلّة المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، ع12، ديسمبر 2010، ص. 19

صالح المصطلح الدخيل «فونيم» ويرفقه بعبارة اصطلاحية محدّدة للمفهوم (وحدة صوتية)، ثمّ يذكر مقابلا عربيا مستعملا هو «الحرف». ويمكن تفسير هذا التصرّف باللجوء إلى نظرية مراتب التجريد الاصطلاحي[1]، حيث يُعدّ توظيف المعرّبات مرحلة انتقالية أولى من مراحل التجريد الاصطلاحي قبل توطين المصطلح وترجمته دالا ومدلولا إلى العربية.

وفي المقابل، نجد الحاج صالح يستنكر ما هو هجين **hybride** من المُصطلحات، حيث يستغرب هذا الاستعمال، فيقول: «وقد وقع في هذا الميدان مساس بالنظام النحوي الصرفي العربي. فقد تجرّأ بعضهم باقتراحه لكلمة هجينة وهي لفظة «صَوْتَم» لترجمة كلمة **phonème** تمّ تركيبها باقتباس اللاحقة الأوروبية eme وإقحامها في الكلمة العربية صوت. وقد سبقه بعض المختصين في الكيمياء فاقترحوا مثل هذا التهجين. وهو تجرّؤ خطير جدا لأنّ المعروف عن جميع اللغات هو اقتباسها للكلمة الأجنبية ككل ثمّ تكييفها بحسب ما يقتضيه نظامها الصوتي. أما اقتباس اللواحق هي وحدها فغريب يكاد لا يُعرَف.»[2].

ويبدو أنّ ترجمة كلمة **phonème** بصوتم، وكلمة **morphème** بصرفم لا تناسب كذلك البنية المفهومية للمُصطلح الهجين، فاللاحقة eme تدلّ في الاصطلاح اللساني الفرنسي أو الإنكليزي على وظيفية الوحدة اللسانية سواء كانت صوتية أو صرفية، وهذا ما يصعب إسقاطه بمجرّد إضافة حرف الميم في العربية الذي لا يحيل إلى هذا المفهوم الوظيفي. ويُستفاد من العبارة الأخيرة أنّ الحاج صالح لا يكتفي برفض مصطلحات هجينة معيّنة، بل يرفض صياغة مصطلحات عربية أيا كان مجالها وفق هذه البنية الغريبة، فإدراج هذه الزوائد الأجنبية في البنية العربية يمكن بتكاثره أن يُؤثّر في البنية الصرفية التي تتأسس على الموازين قبل كلّ شيء.

1- يُنظر، عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، مع مقدّمة في علم المصطلح، من ص 47 – ص 53.

2 نفسه، ص. 22.

7. خاتمة:

لم يُفرد الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح البحث المصطلحي بمؤلف خاص به، إلاّ أنّ آراءه المُصطلحية تميّزت بالحصافة، ذلك أنّه نبه إلى كثير من الهفوات التي يقع فيها واضعو المصطلحات في اللغة العربية في زماننا هذا. وأكّد على بعض المبادئ المصطلحية التي لا بدّ لواضع المصطلحات أن يكون على دراية بها، وأن يُطبقها أثناء صياغته للمصطلحات، مثل: الانطلاق أولا من الاستعمال قبل المجازفة في اعتماد الاستحداث، واستغلال دلالة الأوزان الصرفية العربية، ورفض الهجين من المصطلحات، وغير ذلك.

وهذه الورقة، وإن لم تُحط بجميع ما كتبه الحاج صالح في الدرس المصطلحي، إلاّ أنّها أبانت عن وعي كبير لدى هذا العالِم بشؤون المصطلح من حيث وضعه، وطرق صياغته، ومن حيث بناؤه، وتوحيده، وترجمته. كما نبّهت إلى أنّ الحاج صالح لم يكتف بالتنظير في مجال علم المُصطلح، بل كان ينطلق من واقع الاستعمال، من خلال نقد بعض التسميات العربية واختبارها، وتبيين سبب ضعفها بأدلة حصيفة، ليقترح بعد ذلك البدائل المصطلحية التي تنمّ عن معرفة عميقة ومبرّرة لكلّ ما يقوم به في هذا المجال.

ولقد توّج ذلك بإنتاج منظومة مُصطلحية ثرية في مجال اللسانيات وغيرها من المجالات المتاخمة، يظهر للمتأمل فيها أنّها ناشئة عن منهج في الوضع والاستحداث وليست موضوعة بصورة عشوائية. ولعلّ هذا الصنيع هو الذي سمح لكثير من المصطلحات التي اقترحها بأن تثبت في الاستعمال المتخصص، يأتي على رأسها مُصطلح «اللسانيات» المعبّر عن مفهوم «العلم الذي يدرس اللسان» الذي سيبقى مقترنا بهذا العالم الجليل حتى بعد أن رحل عنا، رحمة الله عليه.

8. مراجع البحث:

1. بالعربية:

1 . الحاج صالح عبد الرحمن، مدخل إلى علم اللسان الحديث، الباب الثاني: في المذاهب والنظريات اللسانية الحديثة، مجلة اللسانيات، ع7، 1997.

2. الحاج صالح عبد الرحمن، المعجم العربي والاستعمال الحقيقي للغة، مجلّة المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، ع01، ماي، 2005

3 . الحاج صالح عبد الرحمن، أدوات البحث العلمي في علم المصطلح الحديث، مجلّة المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، ع07، جوان، 2008.

4 . الحاج صالح عبد الرحمن، الأخطاء في تأدية المفهوم في التعريب والترجمة خاصّة، مجلّة المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، ع12، ديسمبر 2010.

5 . الحاج صالح عبد الرحمن، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، د. ت.

6. عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، مع مقدّمة في علم المصطلح، الدار العربيّة للكتاب، 1984.

2. بالفرنسية:

7 - Robert DUBUC, Manuel Pratique de Terminologie.- éd.: Conseil international de la langue française, Paris, 1980.

8 - Catherine Fuchs, Pierre Le Goffic, Les linguistiques contemporaines (Repères théoriques.- éd.: Hachette éducation, Paris. 1992.